

# 1. استخدام القوة من قبل الشرطة

## 1.1. متى يُسمح للشرطي باستخدام القوة ؟

بموجب مرسوم الشرطة [النسخة الجديدة]، 1971، إنّ دور الشرطة هو الانخراط في منع المخالفات وكشفها، القبض على المخالفين وتقديمهم للقضاء، الحفاظ بأمان على السجناء والحفاظ على الأمن العام والأمن الشخصي والممتلكات. تنطوي ممارسة صلاحيات الشرطة، إذًا، على الاتّصال المتكرّر مع الجمهور، وعليه فإنّها تتطلب إيجاد توازن مناسب بين ضرورة حماية مصالح المجتمع في مكافحة الجريمة من جهة، وضرورة حماية مصالح الفرد ومنع المسّ بحقوقه من جهة أخرى.

لكي تتمكّن الشرطة من أداء وظائفها، أُسندَ لها القانون صلاحيات تمكنها من المسّ بحقوق الإنسان المحميّة، بما في ذلك صلاحية استخدام القوة. وتقوم أوامر القيادة العامّة (في الفصل 14) بتفصيل تلك الظروف التي يجوز فيها استخدام القوة وفقًا للقانون:<sup>1</sup>

1. لصدّ الهجوم، ومنع الجريمة التي يرافقها العنف؛
2. لتنفيذ الاعتقال في حالة المقاومة أو عند المحاولة للتهرب من الاعتقال؛
3. لتفريق التجمهر المخلّ بالنظام؛
4. في حالة المقاومة الفعلية لحبس فرض فرضًا قانونيًا أو لصدّ محاولة التهرب من الحبس الذي فرض على نحو قانوني؛
5. من أجل إجراء تفتيش خارجي في جسد المشتبه فيه الذي يعارض إجراء تفتيش كهذا (بتصريح من قبل ضابط شرطة وبعد أن مُنح المتهم فرصة إسماع أسباب رفضه لإجراء التفتيش).

ومع ذلك، تنصّ الأوامر نصًا صريحًا على أنّه لا ينبغي -حتّى في الظروف المذكورة- استخدام القوة إلاّ بالقدر الذي يمكن من تحقيق الغرض من وراء استخدامها. ووفقًا للمبادئ الدستورية، المنصوص عليها في القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحرّيته، ووفقًا لرسوم الشرطة، فإنّ استخدام الصلاحيات التي تنتهك حقوق الإنسان ليس له ما يبرّره إلاّ حين يستند الأمر على تفويض يمنحه القانون، ولغرض صالح وبقدر لا يزيد عن المطلوب.

أمّا استخدام القوة من قبل شرطي، أثناء أداء واجبه، استخدامًا لا مبرّر له أو على نحو يتعدّى المطلوب، فإنه أمر غير مشروع وقد يبلغ حدّ اعتباره مخالفة جنائيّة من نوع الاعتداء.

## 1.2. ما العمل حيال استخدام غير مشروع للقوة؟

يمكن لأي شخص تقديم شكوى حول الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة، وذلك إلى وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة والتابعة لوزارة العدل (بالعبرية: «ماحاش»). أما السلوك غير اللائق من قبل شرطي، والذي لا يبلغ حدّ العنف، فقد يشكّل مخالفة أدبية. وإذا تعلّق الأمر بسلوك غير لائق أو سوء أداء للوظيفة، ففي الإمكان تقديم شكوى إلى وحدة شكاوى الجمهور التابعة للشرطة. انظر/ي تفاصيل هذه الخيارات في الفصلين 17 و 18 أدناه.